# أثر الحرية على النمو الاقتصادى دراسة حالة الاقتصاد المصرى

د. أنور محمود النقيب*


## مستخلص

***تهدف الدراسة إلى اختبار الفرضية أن الحرية السياسية والاقتصادية ذات تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، بالتطبيق على الاقتصاد المصري، من خلال استخدام نموذج قياسي مناسب (OLS) خلال الفترة (1990-2017م). وتم استخدام معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع"، أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في "الحرية الاقتصادية"؛ و"الحرية السياسية"؛ و"تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي"؛ و"الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي"؛ بالإضافة إلى "معدل نمو السكان". وتوصلت الدراسة إلى أن إشارات تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع تتفق مع التوقعات والنظرية وذات معنوية، حيث كان تأثير النمو السكاني سلبي على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقد كان تأثير الحرية الاقتصادية والحرية السياسية والتكوين الرأسمالي والاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إيجابي. وكان النموذج ككل معنوي عند مستوى دلالة 1%. ومن اثبتت الدراسة صحة الفرضية الخاصة بوجود تأثير ايجابي لكل من الحرية الاقتصادية والسياسية علي النمو الاقتصادي في مصر.***


**كلمات مفتاحية : النمو الاقتصادى، الاقتصاد المصرى.**

## مقدمـــة

* أستاذ الاقتصاد المساعد ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، مصر.

anwar0015@gmail.com

تعني الحرية إمكانية الاختيار Possibility' to choose'، ويتطلب تحقيق تلك الامكانية وجود فرصة للاختيار Opportunity to choose من عدة بدائل متوفرة ودون قيود تحظر ما تم اختياره؛ والقدرة على الاختيار Capability to choose. وبالتالي؛ فإن إمكانية الاختيار تتطلب توافر أكثر من فرصة؛ يستدعي اغتنامها وجود وعياً مستنيراً بالبدائل المتاحة وشجاعة للاختيار، بما يجعل المتطلبات الأساسية للقدرة على الاختيار تكمن في الاعتراف بالفرصة المتاحة التي يجب اغتنامها في ظل توافر مقومات الاختيار (Veenhoven, Ruut, 2000: 3-4)

وقد أثارت العلاقة بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية والنمو الاقتصادي الكثير من الجدل على المستوى العلمي والعملي، فهناك من يعتقد أن الحرية السياسية والاقتصادية ذات أثر إيجابي على التنمية، وهناك من يرى إنه يجب التركيز على التنمية دون الأخذ في الإعتبار الحرية السياسية والاقتصادية على أساس عدم وجود تأثير. والإعتقاد في تأثير الحرية على النمو والتنمية قد لا ينبع من أسس اقتصادية، وإنما تحقيقاً لمصالح سياسية؛ لارتباط العلاقة بينهم بنمط الحكم السائد في الدولة؛ بحيث يعتقد البعض بأن وجود التأثير الإيجابي للحرية السياسية والاقتصادية على النمو والتنمية يدعم نظام الحكم الديمقراطي؛ وعلى النقيض من ذلك يرى آخرون بأن العلاقة سلبية بينهم يدعم الحكم الشمولي والديكتاتوري من منطق إنه الإصلاح للنمو والتنمية في البلاد.

وتتمثل مشكلة الدراسة في الاعتقاد الراسخ لدى البعض بأن التعامل مع المتغيرات الاقتصادية وتفاعلاتها مع بعضها البعض يمكن أن يولد النمو والتنمية الاقتصادية؛ بمعزل عن الإطار المحيط الذي تعمل به هذه السياسات، ألا وهو إطار الحرية السياسية والاقتصادية. فبالرغم من تعدد الأدبيات السابقة التي تناولت أسباب تخلف سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية؛ والذي يرجع في جزء كبير منه إلى سوء التخطيط الاقتصادي، وتفاعل العوامل الاقتصادية مع بعضها البعض، إلا أن تلك الدراسات لم تشر الاطار الذي تعمل فيه تلك المتغيرات، وخاصة الحرية الاقتصادية والسياسية وأثرها على فاعلية سياسات الإصلاح الاقتصادي. من هنا؛ ستسعى الدراسة الحالية للتعرف على طبيعة هذا الأثر سواء كان إيجابياً أم سلبياً.

وترجع الأهمية العلمية للدراسة إلى سعيها لاكتشاف العلاقة بين فاعلية الإجراءات والإصلاحات الاقتصادية وتوافر الحرية السياسية والاقتصادية. ومن ثم؛ هل الإجراءات التقشفية ورفع الدعم في الدول النامية وبدعم وبمشروطية اقتصادية من الصندوق والبنك الدوليين يمكن ان تؤدي إلى النمو والتنمية بدون إطار اقتصادي وسياسي يتمتع بالحرية. وتحاول الدراسة الإجابة على تساؤل رئيسي وهو هل يؤدي توافر الحرية السياسية والاقتصادية داخل الدولة إلى

تعزيز النمو الاقتصادي. وفي إطار الإجابة على هذا السؤال تقوم الدراسة بإختبار فرضية " أن الحرية السياسية والاقتصادية ذات تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي". وتعتمد دراستنا على فرضية علاقة إقتران طردية إيجابية قوامها إنه كلما أطلقت الحريات العامة للأفراد في المجتمع في القول والفعل، وتم صيانتها بالأنظمة والقوانين وفي الممارسة، كلما انعكس ذلك إيجابياً على النمو والتنمية الاقتصادية. وتهدف الدراسة إلى اختبار الفرضية السابقة بالتطبيق على الاقتصاد المصري، من خلال استخدام نموذج قياسي (OLS) خلال الفترة (1990-2017). ولتحقيق هدف الدراسة تنقسم الدراسة الي عدة اقسام – بالاضافة الي المقدمة والخاتمة– وهي مفهوم ومقاييس الحرية السياسية والحرية الاقتصادية، والإطار الفكري لعلاقة الحرية السياسية بالاقتصادية والتنمية الاقتصادية، والدراسة التطبيقية لأثر الحرية على التنمية الاقتصاديةبالاضافة الي قياس أثر الحرية السياسية والاقتصادية على التنمية في مصر.

## أولاً: مفهوم ومقاييس الحرية السياسية والحرية الاقتصادية

تشير الحرية السياسية إلى مدى سهولة/صعوبة تأثير الجمهور في نظم الحكم، وهي مفهوم عام ويمتد لكافة الحقول ويخترق كل المجالات. وعلى الرغم من أن مصطلح الديمقراطية دائماً ما يستخدم كبديل لمصطلح الحرية السياسية؛ إلا إنهما في واقع الأمر لا يحملان نفس المعنى، فمن الممكن اعتبار الديمقراطية أنها بعض المبادئ والتطبيقات التي تضمن وتحمى الحرية. والديمقراطية هي حكم الشعب للشعب؛ وهذا يتم من خلال اختيار الشعب من يقوم بالنيابة عنه في الحكم بموجب عقد اجتماعي بينهما، بحيث يتنازل الشعب عن جزء من حريته لصالح النظام الحاكم حتى يتمكن الاخير من امتلاك سلطة الحكم التي يحمي بها أرواح وممتلكات الشعب. اما الحرية السياسية هي القدرة علي الاختيار من بين عدة بدائل لحكم البلاد، كما انها القدرة علي ازاحة انظمة حكم لايرغب فيها الجمهور بالوسائل الديمقراطية.

وعلى الرغم من تعدد المقاييس للحرية السياسية، إلا أنه يمكن القول أن أكثر المقاييس شهرة وأفضلها هو ذلك المقياس الصادر عن منظمة **Freedom House** الأمريكية حيث أن هذا المؤشر يشمل جميع البلدان وهو يعود إلى أوائل السبعينات، وقد تم استخدامه بكثافة فى الكثير من التحقيقات التجريبية للعلاقة بين العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. وقد أصدرت المنظمة أول استبيان خاص بالحرية في العالم (الحقوق السياسية والحريات المدنية) عام 1973، حيث قامت بتعريف الحرية بأنها: تلك الفرصة للتصرف بعفوية في مختلف المجالات دون تحكم أو تقييد من الحكومة السيادية في الدولة، وتقاس درجة الحرية طبقاً للحقوق السياسية والحريات المدنية، فالحقوق السياسية هي تمكين الأفراد من المشاركة الحرة

في العملية السياسية من خلال حق التصويت، والمنافسة على المناصب العامة، واختيار ممثلين للتأثير على السياسة العامة ليكونوا مسؤلين أمام الناخبين، أما الحريات المدنية فهي: حرية التعبير والاعتقاد، وحقوق المؤسسات والجمعيات، وسيادة القانون، والاستقلالية الشخصية دون تدخل الدولة. تقيِّم منظمة "Freedom House" مستوى الحرية السياسية فى (194) دولة بالإضافة إلى (14) إقليم؛ وذلك من خلال مقياس من "1 إلى 7 لكل من الحقوق السياسية والحريات المدنية حيث يمثل (1) أعلى درجة للحرية أما (7) فهي أقل درجة للحرية"، وبناء عليه يتم تصنيف كل دولة على أنها لديها حرية أو حرية جزئية أو بلا حرية (Freedomhouse, 2012).

وتقوم عملية التصنيف على أساس عشرة أسئلة خاصة بالحقوق السياسية وخمسة عشر سؤالاً خاص بالحقوق المدنية، فالأسئلة الخاصة بالحقوق السياسية تندرج تحت ثلاثة أقسام رئيسية على النحو الآتي: (1) العملية الإنتخابية، (2) التعددية السياسية والمشاركة، (3) أداء الحكومة، أما الأسئلة الخاصة بالحريات المدنية فتندرج تحت أربعة أقسام رئيسية على النحو الآتي: (1) حرية الاعتقاد والتعبير، (2) حقوق المؤسسات والمنظمات، (3) سيادة القانون، (4) الاستقلالية الشخصية وحقوق الأفراد. ويعطى كل سؤال من تلك الأسئلة المشار إليها درجة على أساس مقياس من "صفر إلى 4"، الصفر أدنى مستوى والـ4 أعلى مستوى"، وبالتالي أقصى درجة يمكن إعطائها للحقوق السياسية هي 40 وبالنسبة للحريات المدنية 60 ، وتلك الدرجات المعطاة تعد المؤشر الذي يتم على أساسه التقييم النهائي لكل دولة. كما أشرنا من قبل أن التصنيف النهائي يكون أحد تلك التصنيفات " حرية" أو "حرية جزئية" أو "لا حرية" ، فالدول التي يتم تقييمها ما بين "1-5.2" تعد حرة ، أما الدول ما بين "3-5" تعد حرة جزئياً وأخيراً الدول ما بين "5.5-7" فهي غير حرة، ومن الجدير بالإشارة إلى أن الدول التي تفتقر إلى مناخ مدني متطور من الصعب أو من المستحيل أن يكون لديها مناخ داعم للحقوق السياسية؛ وبالتالي لا يمكن أن تحصل دولة على تقييم 6 أو 7 في الحريات المدنية (غير حرة) وفى نفس الوقت تحصل على 1 أو 2 في الحقوق السياسية (حرة).

تجدر الإشارة إلى أن هناك أيضاً قائمة لقياس ديمقراطية الدول تصدر عن Economist Intelligence Unit حيث تم إصدار أول عدد عام 2007 وهي تحتوي على المؤشرات الخاصة بـ 165 دولة مستقلة بالإضافة إلى إقليمين، وهي تحتوى على خمسة مؤشرات رئيسية على النحو الآتي: (1) العملية الانتخابية والتعددية، (2) الحريات المدنية، (3) أداء الحكومة، (4) المشاركة السياسية، (5) الثقافة السياسية، هذه الخمس مجموعات متداخلة لتكون وحدة

شاملة متماسكة، تعمل بمبدأ ثابت وهو مشروطية وجود انتخابات حرة تنافسية نزيهة، وإشباع القضايا المتعلقة بالحرية السياسية (Economist Intelligence Unit). وتتميز هذه القائمة بأنها تتسع لتشمل بعض القضايا المجتمعية والثقافة السياسية، فهي لا تكتفي بأن تعكس وضعية الحرية السياسية والحريات المدنية بل تتناول بشكل موسع عناصر المشاركة السياسية وأداء الحكومة، وذلك نظراً إلى أن المقاييس الأخرى قد تتناول تلك العناصر؛ ولكن بشكل سطحي إلى حد ما. وقيمة المقياس من (0) إلى (10)، على أساس تصنيف 60 مؤشر مدرج تحت الخمسة مجموعات الرئيسية المشار إليها، وكل مؤشر لديه أيضاً مقياس خاص به من (0) إلى (10)، ليكون التصنيف النهائي في القائمة هو متوسط ناتج الخمسة مجموعات. وكلما اقتربت الدولة من 10 كلما كانت ديمقراطية.

وتشير الحرية الاقتصادية الي القدرة الاختيار وإمكانية الدخول في عقود طوعية في إطار حكم قانوني مستقر ومقبول يدعم العقود ويحمي الملكية الخاصة، مع درجة محدودة من التدخل في شكل ملكية الحكومة واللوائح والضرائب. فالحرية الاقتصادية هي المعيار الكمي لتأثير السياسات الاقتصادية على مناخ التنافسية لعمل الوحدات الخاصة (المُنتجة أو المستهلكة)، وتفعيل جهاز الثمن؛ وإفساح المجال للمبادرات الفردية وتنمية روح المخاطرة والابتكار. وهناك العديد من التعريفات الخاصة بالحرية الاقتصادية، حيث يُعرفها البعض بأنها حجر الزاوية للاختيارات الشخصية، والتبادل الطوعي، وحرية المنافسة، وتأمين الممتلكات الشخصية، فالحرية الاقتصادية هي استغلال الأفراد لرغباتهم الإنتاجية باتباع مخططاتهم الخاصة، وفرصة جمع الثروة دون مخافة المصادرة أو الحرمان (JuditKapás and PálCzeglédi, 2007 )، وتعرف مؤسسة "Heritage Foundation" الحرية الاقتصادية بأنها: حق لكل فرد للتحكم فيما يخصه من جهد وممتلكات، حيث أن المجتمع الحر اقتصادياً يضمن الحرية للأفراد للعمل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار بأي طريقة تروق لهم وبدون فرض أي قيود أو تدخل من الحكومة وتحت حماية الدولة، وأيضا السماح للعمالة ورأس المال والموارد بالإنتقال بحرية تامة ودون قيود، وهو المجتمع الذي يحمى ويدعم الحرية ويتحرر من جميع القيود التي تتعارض مع حماية ودعم الحريات، وبالتالي كلما ابتعد الأداء الاقتصادي عن تلك الحريات اقترب من درجة اللاحرية، وهذا الأداء هو مؤشر الحرية الاقتصادية؛ والذي تعمل المؤسسة على قياسه (heritage, 2012). أما معهد فريزر فيعرف الحرية الاقتصادية بأنها: مدى قدرة الفرد على ممارسة النشاط الاقتصادي دون تدخل من الحكومة، مع مراعاة عدم انتهاك حقوق الآخرين. ويضيف أن الحرية الاقتصادية هي أحد المحركات الرئيسية للرخاء حيث ينتج عنها الثروة

والصحة والتعليم؛ وذلك تباعاً لتحكم أفراد المجتمع في مستقبلهم الخاص (Fraser insitute, 2012).

وتتعدد أساليب قياس الحرية الاقتصادية حيث كان من أوائل تلك المحاولات هي محاولة مؤسسة "Freedom House"، فكانت تلك المحاولة لتصنيف الحريات الاقتصادية لدى الدول لتتوافق مع التصنيف الخاص بالحرية السياسية الذي تصدره المنظمة، ثم توالت المحاولات حتى ظهر في العهد القريب قائمتين لقياس درجة الحرية الاقتصادية تصدران عن منظمتين Heritage Foundation و Fraser Institute، كلتا القائمتين تعملان على تصنيف الدول على حسب درجة الحرية الاقتصادية خلال عام محدد وذلك بإتباع خطوات متماثلة؛ وهي: تعريف الحرية الاقتصادية، اختيار عناصر محددة، تصنيف تلك العناصر، وأخيراً جمع تلك التصنيفات في التصنيف النهائي للحرية الاقتصادية. ويتضمن مؤشر الحرية الاقتصادية طبقاً لمؤسسة "Heritage Foundation عدد (10) مؤشر فرعي تهدف إلى دراسة أوضاع الحرية الاقتصادية ودرجة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي للدول، وتلك المؤشرات هي: حرية الأعمال، حرية التجارة، الحرية المالية، الإنفاق الحكومي، الحرية النقدية، حرية الاستثمار، الحرية المصرفية، حقوق الملكية، التحرر من الفساد، وحرية التوظف، ويأخذ المؤشر قيمة بين الصفر (أدنى مستوى من الحرية الاقتصادية) و100 (أعلى مستوى من الحرية الاقتصادية)، وتحتل كل دولة أحد التصنيفات الآتية: من 80 إلى 100 اقتصاد حر ، من 70 إلى 79.9 في الأغلب حر، من 60 إلى 69.9 متوسط الحرية، من 50 إلى 59.9 في الأغلب غير حر، وأخيراً 49.9 فأقل يعد اقتصاداً مقمعاً. ويصدر هذا المؤشر من مؤسسة "هيرتاج" بالتعاون مع صحيفة "وال ستريت جورنال" منذ العام 1995 ويستخدم لقياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومة على الحرية الاقتصادية، وغطى المؤشر 156 في العام 2001 من بينها 20 دولة عربية. ويستند المؤشر على 10 عوامل، وهي (1) السياسة التجارية وبخاصة معدل التعريفة الجمركية ووجود الحواجز غير الجمركية. (2) وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة وبخاصة الهيكل الضريبي للأفراد والشركات. (3) حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد. (4) السياسة النقدية وبخاصة مؤشر التضخم. (5) وتدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر. (6) ووضع القطاع المصرفي والتمويل. (7) مستوى الأجور والأسعار. (8) وحقوق الملكية الفكرية. (90) والتشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية. (10) وأنشطة السوق السوداء. وتمنح هذه المكونات العشرة أوزاناً متساوية ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية

وطبقاً لمعهد "فريزر" تقاس درجة الحرية الاقتصادية من خلال خمسة مجالات ننقلها كما وردت في نتائج القياس وهي، (1) حجم الحكومة؛ الإنفاق، والضرائب، والمشاريع الحكومية:

وتشير إلى مدى اعتماد البلدان على العملية السياسية في تخصيص الموارد والسلع والخدمات. فعندما يزداد الإنفاق الحكومي بالنسبة إلى إنفاق الأفراد، والأسر، والشركات، فإن اتخاذ القرار من جانب الحكومة يحل محل الاختيار الشخصي؛ فينخفض مستوى الحرية الاقتصادية. (2) الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية، إن حماية الأشخاص وممتلكاتهم التي اكتسبوها بحق هي عنصر أساسي لكل من الحرية الاقتصادية ووجود مجتمع مدني، والمكونات الرئيسية لأي نظام قانوني متناسق مع الحرية الاقتصادية هي سيادة القانون، وحماية حقوق الملكية، والقضاء المستقل، ونظام محاكم حيادي. (3) إمكانية الوصول إلى الأموال المشروعة: إن الأموال بمثابة الزيت لتحريك عجلة التبادل وغيابها يقلل من شأن المكتسبات من التجارة. (4) حرية التجارة دولياً: إن التبادل الطوعي هو نشاط جماعي إيجابي؛ إذ أن كلاً من شركاء التجارة يكسبون، والسعي وراء الكسب يوفر الحافز للتبادل. بناء عليه، فإن حرية التجارة دولياً تساهم أيضاً بشكل أساسي في مستويات معيشتنا المعاصرة. (5) تنظيم الائتمان، والعمالة، وقطاع العمل: عندما تحد التنظيمات من القدرة على الدخول إلى الأسواق، وتتدخل في حرية المشاركة في التبادل الطوعي، فإنها تقلل الحرية الاقتصادية. ويوجد مقياس آخر للحرية الاقتصادية وهو، (1) حجم الحكومة (2) استخدام المؤسسات في السوق (3) استقرار الأسعار (4) حرية اقتناء العملات الأجنبية (5) الهيكل القانوني وحقوق الملكية (6) حرية التجارة مع الأجانب (7) حرية التبادل في أسواق رأس المال (JuditKapás and PálCzeglédi, (2007).

ويرى امارتيا صن أنه ليس من المقبول أن نتناول المشكلات والاحتياجات الاقتصادية والحريات السياسية في ضوء تقسيم ثنائي أساسي من شأنه كما يبدو أن يقوض صلة الحرية السياسية بالموضوع بحجة أن الاحتياجات الاقتصادية أشد إلحاحاً. غير أن هذه النظرية خاطئة تماماً، فالقضايا الحقيقية تقضي بأن ندرك الترابطات المتبادلة والمتداخلة بين الحريات السياسية، وفهم وإيفاء الاحتياجات الاقتصادية، فالحريات السياسية يمكن أن يكون لها دور مهم في توفير الحوافز والمعلومات من أجل حل الضرورات الاقتصادية المُلحة، وصياغتنا لمفاهيم عن الضرورات الاقتصادية تتوقف بشكل حاسم على الحوارات والمناقشات العامة المفتوحة والصريحة، وضمان أنها في حاجة إلى الإصرار على الحرية السياسية والحقوق المدنية الأساسية. كما أن شدة المطالب الاقتصادية وكثافتها تُضيفان إلى الضرورة الملحة للحريات السياسية ولا تنقصان منها، وثمة اعتبارات ثلاثة مختلفة تقودنا في اتجاه القول بغلبة الحقوق السياسية والليبرالية الأساسية (امارتيا صن، 2010، 224)، وهي أهميتها المباشرة في الحياة الإنسانية في اقترانها بالقدرة الأساسية بما في ذلك المشاركة السياسية والاجتماعية. ودورها في تعزيز الحجج التي يدلي بها الناس عند التغيير ودعم مطالبهم بالاهتمام السياسي، بما في ذلك مطالبهم بشأن

الاحتياجات الاقتصادية. بالإضافة إلى دورها البنائي في صياغة المفاهيم عن الاحتياجات، بما في ذلك فهم الاحتياجات الاقتصادية في سياق اجتماعي.

وتعني الليبرالية – فلسفة الرأسمالية – أن ترفع الدولة يدها عن وسائل الإنتاج وتترك ملكيتها للأفراد في تنافسهم الحر وصراعهم، ولا تتدخل في العلاقات الاقتصادية بين الأفراد.. أو بين الجماعات.. أو بين الطبقات؛ فكان التنافس هو الصورة العامة للاقتصاد الليبرالي.. وذلك تحقيقاً للمبدأ المعروف باسم مبدأ الاقتصاد الحرLaissez faire، أي الشعار الليبرالي/الرأسمالي الشهير دعه يعمل.. دعه يمر.. إن العالم يسير من تلقاء نفسه، من دون تدخل الدولة (الخولي، يمني، 2008). وفي إطار هذا الدور للدولة، نجد النظام السياسي الليبرالي هو النقيض للديكتاتورية، ولأي استبداد بالسلطة أو انفراد بالرأي أو إلزام بمذهب معين. وذلك على أساس أن المبادئ النهائية التي تمثل الحقيقة التي لا وجود لها في إمكانيات البشر.

والحرية في الليبرالية هي في آن واحد حرية سياسية وحرية اقتصادية. ولئن استندت الحرية السياسية في الليبرالية إلى نظرية العقد الاجتماعي، فإن الحرية الاقتصادية فيها تستند إلى نظرية القوانين الطبيعية. فقد أقام "جون لوك" الحرية الاقتصادية في الليبرالية التي تؤكد أن الملكية غريزة وحق من أهم الحقوق الطبيعية التي قامت الدولة من أجل تأمينها، على أساس فكرة (القوانين الطبيعية) التي سادت القرن الثامن عشر، ومؤداها أن ثمة قوانين طبيعية تحكم حياة البشر وتجمعاتهم وأنشطتهم، وتنظمها بصورة تلقائية. وأهم القوانين التي تحكم المجتمع قانونان؛ وهما: (1) قانون المنفعة الخاصة التي تجعل كل فرد يعمل على تحقيق مصلحته الخاصة. (2) قانون المنافسة الحرة ومؤداه أن كل فرد مجبور على منافسة الآخرين ومحاولة التفوق عليهم. ويضع القانون الثاني أي قانون المنافسة الحرة ضوابط للقانون الأول أي لقانون المنفعة الخاصة. بعبارة أخرى قانون المنفعة يكفل تحقيق الصالح الخاص وقانون المنافسة يكفل تحقيق الصالح العام. أي أنهما معًا يوفقان بين الصالح الخاص والصالح العام في آن واحد. هذه القوانين الطبيعية فطرية في خلق الله للكون، فلابد وأنها خيّرة (الخولي، يُمنى، 2008).

## ثانياً: الإطار الفكري لعلاقة الحرية السياسية والاقتصادية والتنمية الاقتصادية

تشير الأدبيات إلى عدم وجود اتفاق بين المدارس الفكرية حول أيهما أفضل للتنمية الاقتصادية، حيث أن هناك فريق يرى أن النظام الذي يجمع الحرية الاقتصادية والديمقراطية هو أفضل النظم للتنمية الاقتصادية، أما الفريق الأخر فيرى عكس ذلك. وفيما يلي شرح علاقة الاختلاف بين الفريقين.

### أ. الحرية الاقتصادية والسياسية تؤدي الي النمو والتنمية الاقتصادية

يرى أصحاب منهج اعتماد التنمية على الحرية الاقتصادية والحرية السياسية أن تحقيق

التنمية، وضمان استدامتها، هو أمر متعذر بمعزل عن الديمقراطية. على أنّ عملية التنمية لا تتأثر بالديمقراطية فحسب، بل تؤثر فيها أيضا. (تركماني، عبدالله، 2007). كما أن الفعل المرتبط بتطوير آليات العمل السياسي يكون في الغالب صدى لأوضاع اقتصادية ومعطيات اجتماعية وثقافية وعلاقات خارجية، ومن ثم؛ فإن الديمقراطية كنهج سياسي في الحكم لا يُطلب لذاته؛ وإنما لتحقيق أهداف ترتبط بنهوض المجتمع وتقدمه. وتبدأ علاقة الاقتصاد بالديمقراطية من المنشأ وتنتهي عند صناعة واتخاذ القرارات داخل المجتمع، مروراً بتوزيع الأدوار والأنصبة؛ أو الأوزان السياسية بين القوى التي تتزاحم أو تتنافس أو تتكتل في سبيل أن تجد لها موقعاً على خريطة صنع القرار. إنّ الحكم الجيد/الرشيد لا يضمن– في ذاته – نتائج جيدة في مجال التنمية، لكنه شرط لا غنى عنه لمنع استمرار النتائج المخيبة والسياسات غير الفعالة، والانتقال إلى نتائج وسياسات أفضل.

ولقد كان "آدم سميث"، في كتابه "ثروة الأمم" أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية السياسية باعتبارها شرطاً ضرورياً للأداء الفعال للسوق الذي يعتبره محرك النمو الاقتصادي. بالنسبة لـ "آدم سميث"، فإن الحكومة التي تحكم أقل ما يمكن هي أفضل حكومة، فالحد الأدنى من الحكم يفضي إلى الحرية الفردية والمنافسة والكفاءة وإمكانات النمو الاقتصادي (Ake, C, 2000: 76) . إن وجود السوق الحرة لا يلغي بالطبع الحاجة إلى الحكومة؛ بل على العكس من ذلك فإن للحكومة دور أساسي كمنبر يحدد "قواعد اللعبة" وكحكمٍ يفسر ويفرض القواعد المتفق عليها. والذي يقوم به السوق هو تقليل مجال المسائل التي يجب البّت فيها من خلال الوسائل السياسية؛ وبالتالي التقليل من مدى الحاجة إلى الحكومة للمشاركة بشكل مباشر في اللعبة. إن الصفة البارزة للعمل من خلال القنوات السياسية هي أنها تميل إلى الحاجة أو إلى فرض خضوع كبير (القاضي، اسامة، 2012).

كما أن الحرية الاقتصادية وبحد ذاتها جزء مهم للغاية من الحرية بمفهومها الشامل باعتبارها وسيلة لتحقيق الحرية السياسية؛ فإن الأنظمة الاقتصادية مهمة بسبب تأثيرها على تركيز أو توزيع السلطة؛ فذاك النوع من النظام الاقتصادي الذي يوفر الحرية الاقتصادية بشكل مباشر، وأعني النظام الرأسمالي التنافسي، يشجع كذلك الحرية السياسية لأنه يفصل السلطة الاقتصادية عن السلطة السياسية وبذلك يمكن أحدهما من أن يوازن الآخر (فريدمان، ميلتون، 2012). وأن السمة الرئيسية لنظام السوق للنشاط الاقتصادي ستكون منع الفرد من التدخل بشؤون الآخر فيما يتعلق بمعظم نشاطاته، حيث سيصان المستهلك من القهر من قبل البائع بسبب وجود باعة آخرين يستطيع التعامل معهم، ويصان البائع من الإجبار من قبل المستهلك بسبب وجود مستهلكين آخرين في إمكانه البيع لهم، ويصان العامل من أن يقهره صاحب العمل

بسبب توفر غيره يستطيع العمل عندهم، وهلم جرا، بحيث يحقق السوق ذلك بطريقة موضوعية وبدون سلطة مركزية. ومن ثم؛ فإن السوق الحرة تقدم للناس ما يرغبون به بدلاً عما تعتقده جماعة محددة بالذي يجب عليهم أن يرغبوا به.

وتكمن الفائدة العظمى للسوق بأنها تسمح بتنوع كبير. إنها— بالمفهوم السياسي — نظام تمثيل نسبي، أي نظام انتخابي تمنح الجماعات والأحزاب السياسية بمقتضاه مقاعد في البرلمان تتناسب وقوتها الشعبية أو قوته الإقتراعيه الفعلية، وهذه هي خاصية السوق التي نشير إليها عندما نقول بأن السوق يوفر حرية اقتصادية. ومن علامات الحرية السياسية لمجتمع رأسمالي بأن يستطيع الناس تأييد الاشتراكية بصراحة والعمل لصالحها. وبشكل مماثل، ستتطلب الحرية السياسية في مجتمع اشتراكي بأن يكون الناس أحراراً في تأييد إدخال النظام الرأسمالي إليه. فكيف بالإمكان حماية والمحافظة على حرية تأييد الرأسمالية في مجتمع اشتراكي (فريدمان، ميلتون، 2012). كما أن هناك علاقة جوهرية بين النظام السياسي والنظام الاقتصادي بحيث أنه بالإمكان الجمع فقط بين أنظمة سياسية واقتصادية محددة دون غيرها، وأنه على وجه الخصوص لا يمكن لمجتمع اشتراكي في أن يكون في الوقت ذاته ديمقراطيًا ضمن مفهوم ضمان الحرية الفردية. إن الأنظمة الاقتصادية تلعب دورًا مزدوجًا في تأسيس مجتمع حر؛ فمن ناحية، فإن الحرية في الأنظمة الاقتصادية هي بذاتها جزء من الحرية بمفهومها الأوسع، وهي هدف نهائي بحد ذاتها. أما في المرتبة الثانية فإن الحرية الاقتصادية كذلك وسيلة لا يستغنى عنها في سبيل تحقيق الحرية السياسية. لذلك لا بديل للحريات السياسية وحرية الأسواق للبلدان النامية إذا ما أرادت تنمية اقتصادها (ماركس، كارل). كما ان الأسواق تخلق الظروف الأساسية للحرية الفردية، فهي هنا أهم للديمقراطية من دستور الدولة، وإن أي محاولة لتصحيح قوى السوق تعني قمع الحريات، فالحكومات غير معنية بإنتاج السلع والخدمات، بل عليها (واجبها) مراعاة دوران عجلة الإنتاج والخدمات وضمان حرية الأسواق دون تدخل أجهزة الدولة بأدوات الاقتصاد. إن اقتصاد السوق والديمقراطية هما أساس التنمية في الدول الفتية (جيدتر، انطوني، 2002: 62-66).

وفكرة العدالة الاجتماعية غير مترابطة، ولا تتحقق عن طريق الدولة، بل عن طريق التحرك صعوداً في الهرم الاجتماعي واكتساب الممتلكات، حيث تتوفر هذه الإمكانية من خلال السوق لمن تتوفر لديهم إرادة النجاح وعزيمة المنافسة. والديمقراطية وحدها تخلق عبر مناقشة بدائل عدة نمطاً تنموياً حرا (هايك، فريدريك)، كما أن عملية التنمية الاقتصادية بحد ذاتها تساهم في رفع نسبة المساواة في توزيع الثروات في المجتمع، ويعتقد أن هذا ما يؤهل الديمقراطية لتكون أفضل وسيلة غير مباشرة يعاد بها توزيع الثروات في المجتمع، في عملية

التنمية الاقتصادية. تفتح الديمقراطيات جبهات للصراع حول توزيع مصادر الثروة، بسبب آلياتها الديمقراطية التي تعطي حرية الاختيار، والإقصاء، فمن غير المتصور أن تتبنى الحكومة سياسة تنموية اقتصادية تحرم فئة اجتماعية بعينها من حصتها، او تتجاهل الاصوات التي تطالب بحقوقها الشرعية (القاضي، اسامة، 2002). وتأتي أهمية الديمقراطية لتحفز الناس على رفع قدراتهم، فهي بإفساحها المجال أمام المواطنين للمشاركة في صنع القرار تمكّن من وضع الحاجات الإنسانية في مقدمة أولويات عملية التنمية. ولا حاجة إلى القول بأنّ تلبية هذه الحاجات من شأنها أن تعمل على تطوير قدرات المواطن وتوسيع الخيارات أمامه على نحو يساعده على تحقيق ذاته، وإطلاق طاقات الخلق والإبداع الكامنة فيه. إنّ إدراك المواطن بأنّ فرص التقدم مفتوحة أمامه، وأنّ تقدمه مرهون بعمله دون أي اعتبار آخر، وثقته بأنّ ثمار عمله ستعود عليه، سوف يدفعه إلى السعي – دون كلل – لاكتساب المزيد من المعارف والمهارات وبذل المزيد من الجهد في العمل.

وتوصلت دراسة (النقيب، 2018) إلى أن الحرية السياسية تؤثر في عملية صنع السياسات، فغيابها يسفر عن سياسات لا تستجيب لمطالب الجماهير، وعدم إتاحة فرص متساوية لهم، نظراً لتخصيص الموارد في الغالب لمشاريع تخدم مصالح فئة معينة على حساب غالبية الجماهير. وعلى النقيض من ذلك، يؤدي وجودها إلى سياسات تسفر عن قرارات تمثل مصالح أغلب فئات المجتمع، لأنها تتم بطريقة تضامنية وتشاركية وشفافة ومسؤولة. وتتوقف كفاءة وفعالية المؤسسات الناقلة لرغبات الجماهير الاقتصادية (أحزاب، جماعات، إعلام...) على طبيعة النظام السياسي؛ فإن كان ديمقراطياً اتسمت تلك المؤسسات بالكفاءة والفعالية؛ وإن لم يكن اتسمت بنقيض ذلك. وترتبط كفاءة وفاعلية السياسات الاقتصادية بمدى توافر الحرية السياسية، والتي في ظلها يدفع النظام الحاكم الثمن السياسي (الدعم له) في حالة اتخاذه سياسات اقتصادية غير فعالة في الواقع الاقتصادي. كما أن الأنظمة التي يُفعّل فيها الثمن السياسي[1] (الأنظمة الديمقراطية)، يتم التعامل مع المشكلات بالجدية المناسبة سواء من ناحية التحليل أو التقييم أو وضع وتنفيذ السياسات والإستراتيجيات المناسبة؛ وذلك من منطق ضرورة الحصول على نتائج ملموسة على الأرض؛ بغرض الحصول على التأييد والدعم السياسيين، والأنظمة التي ينعدم بها الثمن السياسي (الأنظمة الديكتاتورية) فلا يتم التعامل مع تلك المشاكل بالجدية المطلوبة ولا بالشكل الاحترافي المناسب، وإن تم التعامل معها فيكون من منطق إطالة

[1] الثمن السياسي هو اعادة انتخاب هذا النظام واستمراره في الحكم عندما يحقق نتائج ايجابية، او عدم انتخابه عندما يخفق في تحقيق تلك النتائج

عمر النظام الحاكم، وبشكلٍ جزئي ومعالجة أعراض المرض. وينعكس تنفيذ السياسات الاقتصادية مباشرة على الفاعلين الاقتصاديين؛ وعلى التنمية الاقتصادية على أرض الواقع، نظرا لأن ترجمة تلك السياسات إلى برامج وآليات هو ما يحدد الإطار الحاكم بشأن مَنْ سينتج؟ ولمن؟ وماذا سينتج؟ وكيف؟ أي تحدد إطار الحرية الاقتصادية سواء كانت للمنِتج أو للمستهلك. وتعمل السياسات الاقتصادية الفعالة على خلق فضاءً تنافسيًا محفزًا لتحرك الفاعلين الاقتصاديين (الوحدات الخاصة المنِتجة أو المستهلكة) يؤدي إلى التخصيص الكفؤ للموارد، الذي تضع شروطه تلك السياسات، من خلال تفعيل جهاز الثمن وحرية الدخول والخروج من السوق، وإفساح المجال للمبادرات الفردية وتنمية روح المخاطرة والابتكار، وتحديد دور إنتاجي للدولة في حالة فشل السوق في إطار الحرية الاقتصادية، بالإضافة إلى التوزيع العادل للناتج وحماية وتمكين المهمشين. وتتأثر التنمية الاقتصادية بكفاءة صناعة السياسات الاقتصادية في ظل الحرية السياسية، حيث تنبع تلك الكفاءة من مدى تضمن تلك السياسات لرغبات الجماهير وضمان تنفيذها والرقابة عليها بما يضمن تفعيل الثمن والمنافسة والابتكار. كما ان الشرط الضروري لضمان فعالية السياسات الاقتصادية هو البيئة المناسبة التي تعمل بها تلك السياسات، والتي تتمثل في سيادة القانون وانعدام القهر السياسي وبيئة استثمارية محفِزة وحكم رشيد، وهذا ما تخلقه الحرية السياسية.

**ب. التنمية لا تعتمد على الحرية الاقتصادية والسياسية**

أما الفريق الذي يرى أن التنمية لا تعتمد على الحرية الاقتصادية والسياسية، أن السياسة والاقتصاد أمران منفصلان ولا علاقة لأحدهما بالآخر؛ وأن الحرية الفردية مسألة سياسية بينما أن الرفاهية المادية مسألة اقتصادية، وبأنه من الممكن ضم أي نوع من الأنظمة السياسية إلى أي نوع من الأنظمة الاقتصادية، والتطبيق المعاصر الأوضح لهذه الفكرة هو الدفاع عن "الاشتراكية الديمقراطية " من قبل العديد من الذين يدينون في الوقت ذاته القيود التي تفرضها "الاشتراكية الديكتاتورية" على الحرية الفردية في روسيا، وكذلك هؤلاء المؤمنين بأنه من الممكن أن تقوم دولة بتبني الخصائص الأساسية للأنظمة الاقتصادية الروسية وفي الوقت ذاته ضمان الحرية الفردية من خلال تلك الأنظمة السياسية (ميلتون، فريدمان، 2008).

والعلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي هي علاقة تضاد وأن النجاح الاقتصادي، والنمو السريع يحتاج إلى نظام سلطوي يحد من توسع النشاط الديمقراطي، ويحتوي توسع الحدود الحريات المدنية لأنه سينتج عن هذا التوسع في الحقوق المدنية ديمقراطية غير ناضجة، تؤخر من سرعة عجلة النمو الاقتصادي، خاصة أنها في هذه المرحلة لن تكون قادرة بشكل فاعل على فرض السياسات الاقتصادية بحزم، بل إن عملية التنمية برأيهم بحاجة إلى تدخل فعال للدولة،

والتي لا تتوافق مع السياسات الديمقراطية (القاضي ، اسامة، 2012). كما أن النمو يحتاج إلى وفورات مالية تتاح للمستثمرين بما يمكنهم من إقامة مشروعات تنهض بعملية التنمية. لكن هذه الوفورات من الممكن أن تذهب إلى الاستهلاك وليس إلى الاستثمار. وهنا يصبح الطريق الوحيد أمام زيادة الفوائض المالية هو تقليل الإنفاق الاستهلاكي. وتعجز الأنظمة الديمقراطية عن فرض خطوة من هذا القبيل، لأن المستهلكين في النهاية ناخبون وبإمكانهم أن يعاقبوا الساسة، الذين طالبوهم بضغط الإنفاق، في أقرب فرصة تتاح لهم من خلال صناديق الانتخابات. ومن ثم؛ يهتم القائمون على الأمر في الأنظمة الديمقراطية بتلبية الاحتياجات قصيرة الأمد والملحة للمواطنين، وهذا توجه يضر بالاستثمار (علي حسن، عمار، 2004).

كما ان التنمية في حاجة ماسة إلى الاستقرار، وفى ظل الدولة الديمقراطية يكون الباب مفتوحاً أمام المؤسسات والجماعات الصغيرة لتسبب إزعاجاً دائما للسلطة من خلال الضغوط التي تمارسها لتحقيق مصالحها، الأمر الذي يشيع جواً من البلبلة الاجتماعية، بما يضر بالتنمية الاقتصادية. أما في ظل التسلطية فإن المجتمعات تستقر، ومن ثم؛ تتفاعل عملية التنمية في هدوء وثقة (علي حسن، عمار، 2004). وليس هناك إجماعاً على قبول النموذج الديمقراطي كحل عادل لتوزيع الثروات داخل الدولة، فنموذج الدولة السلطوية يدعم السياسات التنموية بشكل أكبر من سابقتها في النموذج الديمقراطي، والدولة السلطوية أكثر قدرة على حماية حقوق الطبقات الفقيرة منها في النموذج الديمقراطي لأن الحقوق السياسية المتاحة وأساليب التعبير عنها عبر آليات انتخابية لا تستطيع أن ينتفع منها أكثر الفئات الاجتماعية المهمّشة، بمعنى آخر فإن عدم التوزيع السوي للموارد المادية يعاد إنتاجها مرة أخرى بمؤثرات سياسية غير عادلة، لأن الطبقات المهمّشة اجتماعياً غير قادرة على التعبير عن رأيها بالطرق الديمقراطية، أما الدولة السلطوية فهي قادرة على الدفاع عن حقوقهم اكثر من الدولة الديمقراطية. لقد أيّد هنتجنتون ونيلسون

والتخلف الاقتصادي الناجم عن قرون الاستعمار الطويلة يجعل من المستحيل تطبيق الديمقراطية في بلد يعاني فقدان ضرورات الحياة للغالبية العظمى من مواطنيه، فما نفع الديمقراطية دون المأكل والملبس والمسكن؟ إن الأولية هنا هي لتلبية المتطلبات الملحة لحياة الناس، وهذا هو الهدف من تحقيق التنمية الاقتصادية. وترتبط الديمقراطية بالإرث الاجتماعي والثقافي والديني لكل شعب، وبالطريقة التي يدير بها سياسته الاقتصادية، ولا يجوز هنا التعميم ونقل التجارب دون أخذ الفوارق بين الشعوب بالحسبان، فالجائع في الدول الإفريقية الفقيرة الذي يتلقى المعونات الغذائية من المنظمات الإنسانية لا تشكل الديمقراطية ملحاً بالنسبة إليه. وقد برزت في الدول الديمقراطية الكبرى ديكتاتورية لا تقل بطشاً عن الديكتاتوريات التي

تسود في الدول النامية والمتخلفة، وهي ديكتاتورية الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات التي أخضعت الدولة إلى قوانينها، فتحولت إلى حكومة صغيرة بعد أن فقدت إمكانية التأثير على المؤشرات الاقتصادية، مما عرضها لاضطرابات شديدة ساهم بها المتضررون من العمال وأصحاب الدخول المنخفضة والطلاب احتجاجاً على البطالة وتقليص الدعم وابتعاد الدولة (الديمقراطية) عن دورها الراعي والضامن لمجتمع الرفاه لصالح حفنة من أصحاب المليارات. وفي النهاية فإن فرض أسلوب محدد للتنمية على الدول النامية لا يهدف فعلياً إلى مساعدتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي، بل تمكين الاستثمارات الأجنبية الباحثة عن الفرص من السيطرة على اقتصادات هذه الدول، وتحويلها إلى دول تابعة، ويجب على الدول النامية أن تختار نموذج التنمية الذي يتوافق مع أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، ويكفي التذكير بوصفات البنك الدولي، ونماذج النمو الاقتصادي التي تسوقها الليبرالية الجديدة.

ومن الناحية الأخرى، تشير التجربة الأوروبية في القرن التاسع عشر، وفي بدايات تطبيق النظام الرأسمالي، إلى أن السلطة السياسية لم تكن تتمتع مطلقا باستقلال أصيل، وإنما كانت موجهة من قبل من بيده المقدرات الاقتصادية، فالرأسماليون كانوا يقبضون على الخيوط الأساسية التي تشد الحكام، ويوجهون الدولة إلى إصدار قرارات تهدف فى النهاية إلى تحقيق مصالحهم. لكن هذه العلاقة لم تمت بانقضاء القرن التاسع عشر، إنما يعاد إنتاجها بأشكال مختلفة في دول كثيرة بعالمنا المعاصر. ففي المجتمعات التي تكون فيها مصادر القوة، وفى مقدمتها القوة الاقتصادية ، مركزة في يد حفنة قليلة من البشر، تكون السلطة السياسية هى الأخرى مملوكة لزمرة من الناس. وعلى العكس من هذا فإنه في المجتمعات التي تنتشر فيها مصادر القوة وتوزع على نطاق واسع تكون القوة السياسية مائلة إلى أن تكون منتشرة بين أيدي عدد كبير من النخبة. وهذه العلاقة الطردية بين توزيع الموارد الاقتصادية وانتشار القوة السياسية تجعلنا بصدد معادلة تقربها التجارب العملية من أن تكون قانوناً اجتماعياً، تقوم على أن تركز القوة أو الموارد الاقتصادية يقود إلى الأوتوقراطية (الحاكم الفرد)، وانتشار هذه الموارد يفضى إلى الديمقراطية السليمة. فالمؤسسات السياسية في النهاية تمثل وسيلة لكفاح البعض من أجل التواجد والاستمرار. وفى هذا الكفاح، الذي يصل إلى حد الصراع أو على الأقل التنافس الحاد، يجنح كل طرف إلى استخدام كل ما يتوافر لديه من موارد متاحة، ولأن الموارد الاقتصادية تأتى في المقدمة، إذ أنها الأكثر فاعلية فإن السلطة السياسية لا تبدو مستقلة عن القوة الاقتصادية. بل أكثر من ذلك فإن هذه المعادلة يتم عكسها تماما في كثير من المجتمعات بحيث تصبح السلطة السياسية وسيلة للحصول على القوة الاقتصادية. ففي البلاد المتخلفة لا تطلب المناصب

لذاتها، إنما للاستئثار بمزايا اقتصادية. والتمعن في المفهوم العملي للديمقراطية، يشير إلى أنها عملية لا يمكن فصلها عن التوازنات الاقتصادية داخل المجتمع، بأي حال من الأحوال. فالديمقراطية في صيغتها الممارسة، هي عملية يتم بواسطتها المفاضلة بين خيارات عدة، بحيث تكون هناك حرية للاقتراح وتقويم البدائل، وتتوافر آليات لاتخاذ قرار المفاضلة هذا، ثم تتاح القدرة على ترجمة هذا القرار في الواقع، ومراقبة تنفيذه. فهذه الخيارات وتلك الآليات واختيار طرق العمل وامتلاك القدرة على تنفيذ القرارات، تتطلب وجود إمكانات مادية للجماعات (الأحزاب وغيرها) المنوط بها القيام بهذه العملية، وتفوق إحداها في تلك الإمكانات يجعل فرصها أكبر في توسيع الخيارات وزيادة عدد البدائل. وحال احتكار أي من القوى السياسية للإمكانات المادية، فإننا لن نكون بصدد نظام حكم ديمقراطي حتى لو ادعى من يستأثرون بالمناصب السياسية ذلك، بل أقصى ما يمكن الحصول عليه في هذه الحالة هو نظام تسلطي مغلف بمسوح ديمقراطية، ولن يسمح للمعارضة بالتأثير الفعال في إدارة العملية السياسية بالبلاد (حسن الغباشي، مختار).

## ثالثاً: الدراسة التطبيقية لأثر الحرية على التنمية الاقتصادية

تناولت العديد من الدراسات على مدار العقود الماضية العلاقة السببية بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية وأثرهما على النمو الاقتصادى بالبلاد، حيث تنوعت النتائج التى توصلت إليها تلك الدراسات بين مؤكدة على العلاقة الإيجابية بين كل من الحرية الاقتصادية والسياسية وأثرهما على النمو، وبين مؤكدة على الدور الإيجابى فقط للحرية الاقتصادية وأثرها على النمو بينما العلاقة العكسية فيما يتعلق بالحرية السياسية، وهناك من توصل إلى عدم وجود علاقة فى الأساس بين الحرية السياسية والنمو، وعلى الصعيد الآخر توصل البعض إلى اختلاف الأثر وفقاً لكل دولة أو كل مجموعة دول؛ فهناك من أكد على الدور الإيجابى للديموقراطية بالدول المتقدمة على عكس أثرها فى الدول النامية، وهناك من توصل إلى أن الاستقرار السياسى هو الأهم فى التأثير على النمو وليس الحرية السياسية،

وقد جاءت أطروحة "ليبست" عام 1959م لتمثل نقطة البداية لبدء الدراسات التطبيقية لدراسة الارتباط بين الديمقراطية والتنمية، ووفقاً لأطروحة "ليبست"، ترتبط الديمقراطية بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتبين من الدراسة أن البلدان الأكثر ديمقراطية كانت تتمتع أيضاً بمستويات تنمية اجتماعية واقتصادية أعلى من البلدان الدكتاتورية. استناداً على ذلك، افترض "ليبست" وجود تطابق بين التنمية الاقتصادية وبين النظام الديمقراطي. كان هذا التطابق نتاجاً لعدة متغيرات اجتماعية. بناءً عليه فإن التنمية الاقتصادية ترتبط بازدياد التعليم

والاتجاه نحو مزيد من المشاركة، كما أنها تخفف من حدة التفاعلات السياسية وتخلق مصالح متقاطعة وانتماءات متعددة تعمل على تسهيل بناء الإجماع الديمقراطي والاستقرار السياسي. أخيراً فإن التنمية الاقتصادية ترتبط بنمو وحيوية الحياة الترابطية والمجتمع المدني (Lipset, S., 1993: 155-175). وقد تعرضت هذه الأطروحة للدراسة والتمحيص من وقت لأخر باستخدام منهجيات أكثر دقة وصرامة وأساليب إحصائية متقدمة، فقد اثبتت دراسة (Coleman J, 1960) وجود ارتباط واعتماد متبادل بين الديمقراطية والتنمية إلا أنها لم تثبت وجود علاقات سببية، وتوصلت دراسة (Cutright, P., 1963 : 253-264) الي وجود ارتباطاً عالياً بين مؤشر الاستقرار السياسي "وبين مجموعة من أربعة مؤشرات للتنمية وهي: "تطور وسائل الاتصال، والحضرية، والتعليم والتصنيع". وأثبتت دراسة Bollen, k. and Jakman, R., 1985: 438-457) نتيجة "ليبست"، في أن التنمية الاقتصادية هي المحدد الأكثر الأهمية من المتغيرات الأخرى مجتمعة. وطبقاً لدراسة (Grossman, H. and Noh, 1988) فإن وجود نظام ديمقراطي يضمن خضوع الحاكمين للمساءلة أمام المحكومين مما يحفزهم على تخصيص الموارد بكفاءة وفعالية لضمان استمراريتهم في الحكم. وتضمن الديمقراطية قيام الحكام بتوظيف الموارد بالطريقة التي تحقق النمو والإنتاج الأمثل طبقاً دراسة (Dahl, R., Polyarchy, 1971) ، أما دراسة (Olson, M, 1999) فقد توصلت إلى أن النظام الديمقراطي يلزم الحكام بتجنب السعي نحو تحقيق مصالح ذاتية أنانية ويفرض عليهم وضع السياسات العامة التي تحقق وتخدم المصلحة العامة ضماناً لاستمرار التأييد والقبول الشعبي. وأثبتت دراسة (Bahala, S, 1994) وجود ارتباط إيجابي وقوي ومتزامن بين التنمية الاقتصادية وبين الحرية، حيث أن الحرية تفضي إلى تنمية اقتصادية أكبر والتي تؤدي بالتالي إلى المزيد من الحرية.

وفي دراسة (Bashir & Xu, 2014: 59-67) تم قياس تأثير المتغيرت المستقلة في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك في 117 دولة خلال الفترة (1980-2012). وتمثلت المتغيرات المستقلة في المتغيرات المؤسسية (الحرية السياسية والحرية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي) والمتغيرات الاقتصادية (الاستثمار الأجنبي المباشر، ومعدل نمو السكان والاستثمار وتوقع الحياة ورأس المال البشري). وقد توصلت الدراسة إلى أن الحرية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي ذات تأثير ايجابي قوي على النمو الاقتصادي. وقامت دراسة (Bayar & Aytemiz, 2015: 62-73) بدراسة أثر الحرية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي وغياب التوتر والارهاب وضبابية السياسات الاقتصادية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كلاً من الصين والهند وإندونسيا وكوريا الشمالية وماليزيا والفلبين وتايلاند خلال

الفترة 2002–2013. وقد توصلت الدراسة إلى أنه قد يكون للمتغيرات تأثيرًا على النمو الاقتصادي من خلال التأثير على المؤسسات التي تحكم السياسات الاقتصادية، هناك علاقة طويلة المدى للتكامل المشترك بين المتغيرات في النموذج والحرية الاقتصادية والاستقرار السياسي كان لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

وقامت دراسة (Farr, et al., 1998: 247-262) بدراسة أثر الحرية الاقتصادية والحرية والسياسية علي الرفاهة الاقتصادية معبراً نصيب الفرد من الناتج الحقيقي في 20 دولة صناعية و 78 دولة غير صناعية خلال الفترة 1975–1995، وقد توصلت الدراسة إلى أن الحرية الاقتصادية هي عامل مهم يقود النمو، كما يعزز مستوى الرفاهية الاقتصادية الحرية الاقتصادية. ولم تدعم النتائج أن الحرية السياسية تؤثر بشكل كبير على مستوى الرفاهية الاقتصادية؛ على الجانب الآخر فإن مستوى الرفاه الاقتصادي يعزز الحرية السياسية .لا يوجد دعم لعلاقة مباشرة بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية، ولكن النتائج تدل على وجود علاقة غير مباشرة من خلال مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد. وفي دراسة (Vega-Gordillo & Alvarez-Arce, 2003: 199-2015) تمت دراسة أثر الحرية الاقتصادية والحرية السياسية على النمو الاقتصادي في 45 دولة خلال الفترة (1975–1995م) وقد توصلت الدراسة إلى أن الحرية الاقتصادية تعزز النمو الاقتصادي. بشكل كبير، كما يعتبر تحرير الأسواق إصلاح مؤسسي مناسب للدول التي تهتم بالنمو الاقتصادي، ومن الناحية الأخرى؛ فإن تأثير الحريات السياسية على النمو الاقتصادي أقل وضوحاً بكثير، وقد تؤدي الديمقراطية المكثفة إلى نمو أسرع وحرية اقتصادية أكبر، الرخاء الاقتصادي يجعل عملية الديمقراطية أسهل.

وتوصلت دراسة (Gasiorowski, 2000: 319-349) إلى تأثير الديمقراطية على النمو الاقتصادي والتضخم في 49 دولة خلال الفترة 1968–1991، وتوصلت الدراسة إلى أن الديمقراطية تنتج تضخماً أعلى ونمو اقتصادي أبطأ في البلدان النامية، والأنظمة الأكثر ديمقراطية لديها تضخم أعلى من الأنظمة الأقل ديمقراطية، وذلك لأنها تعاني من عجز مالي أكبر ونمو أسرع في الأجور. هذا التضخم المرتفع، بدوره، يقلل بشكل هامشي من معدلات نموها، لا تتمتع الديمقراطيات الجديدة بمعدلات تضخم أو معدلات نمو مختلفة بشكل ملحوظ عن الديمقراطيات الناضجة القديمة. وهدفت دراسة (Doucouliagos & Ulubasoglu, 2006: 60-81) إلى قياس أثر الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في 82 دولة خلال الفترة (1970–1999م)، وأثبتت الدراسة وجود ارتباط إيجابي وإحصائي مهم بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي. كما أن الحرية الاقتصادية تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي أكثر من الحرية السياسية.

أما دراسة (Hekelman, 2000) فقد قامت بدراسة أثر مؤشرات الحرية الاقتصادية (والتي تقوم مؤسسة Heritage Foundation بإصدارها وهي السياسة التجارية والضرائب والتدخل الحكومي والسياسة النقدية والتدفقات المالية والاستثمار الأجنبي المباشر والبنوك والتحكم في الأسعار والأجور وحقوق الملكية الفكرية واللوائح المنظمة والسوق السوداء) على النمو الاقتصادي في 49 دولة خلال الفترة (1994-1997م). وقد توصلت الدراسة إلى أن متوسط مستوى الحرية في أي دول ، وكذلك العديد من المكونات الأساسية المحددة للحرية، تسبق النو . ومع ذلك ، قد يسبق النمو أحد المؤشرات المكونة (التدخل الحكومي)، ولا توجد علاقة بين النمو واثنين من المؤشرات (السياسة التجارية والضرائب). وفي دراسة (Alesina, et al., 1996: 189-211) تمت دراسة أثر عدم الاستقرار السياسي – تغيير الحكومة (النقل المنتظم أو غير المنتظم للسلطة التنفيذية أو تغيير رئيسي (نقل غير منتظم للسلطة مع مجموعة فرعية من التحويلات العادية التي تنطوي على تغيير جوهري في الحزب أو الائتلاف أو الأطراف في المكتب) الانقلاب (التحويلات غير المنتظمة فقط) على الناتج المحلي الإجمالي في 113 دولة خلال الفترة (1950-1982م). وتوصلت أن عدم الاستقرار السياسي يقلل من النمو. هذه النتيجة قوية بشكل خاص بالنسبة لحالة التغييرات التنفيذية غير الدستورية مثل الانقلابات، وكذلك بالنسبة للتغييرات التي تغير بشكل كبير التكوين الأيديولوجي للسلطة التنفيذية.، إن أثر عدم الاستقرار على النمو أقل بالنسبة للتحولات التنفيذية المنتظمة والمتكررة النموذجية للديمقراطيات الصناعية، انخفاض النمو يزيد من احتمالية تغيير الحكومة، ولا سيما في حالة الانقلابات، لا يمكن أن نجد أي فرق في أداء النمو في لانظمة الديمقراطية مقارنة بالانظمة غير الديمقراطية، إن حدوث تغيير حكومي يزيد من احتمال حدوث تغييرات لاحقة، مما يوحي بأن عدم الاستقرار السياسي يميل إلى أن يكون مستمراً.

وقام (Barro, 1996: 1-27) بدراسة عن تأثير الحرية السياسية على الناتج المحلي الإجمالي في 100 دولة خلال الفترة (1960-1990م)، وأثبتت الدراسة أن التأثير العام للديمقراطية على النمو ضعيف بشكل سلبي. كما أن التحسينات في مستوى المعيشة تزيد بشكل كبير من احتمالية نمو الحريات السياسية. وأثبتت دراسة (Gründlera & Kriegerb, 2016: 85-107) عن تأثير الديمقراطية علي الناتج المحلي الإجمالي في معظم دول العالم تقريباً (185 دولة) خلال الفترة (1981-2001م)، عن وجود علاقة إيجابية قوية بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي، وتتميز البلدان الديمقراطية بسكان متعلمين أفضل، وأسهم استثمارية أعلى، ومعدلات خصوبة أقل، ولكن ليس بالضرورة مستويات أعلى من إعادة التوزيع. وقامت دراسة (Hussain & Haque, 2016 ) بدراسة اثر مؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر الحرية المالية، ومؤشر الحرية التجارية، وحرية

العمل، وتؤثر الحرية التجارية علي معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (GDP) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمدة خمس سنوات في 186 دولة من خلال بيانات عن الفترة (2013–2015م) و 2004–2014 . وقد توصلت الدراسة إلى وجود دليل قوي لدعم وجود ارتباط إيجابي بين معدل النمو (يتمقياسه بالتناوب مع معدل النمو السنوي ومعدل النمو في خمس سنوات) ومؤشر الحرية الاقتصادية. دليل على وجود تأثير إيجابي وقوي للحرية التجارية على النمو الاقتصادي. كما أن للحرية المالية وحرية العمل وحرية العمل والحرية المالية كلها لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

## رابعاً: قياس أثر الحرية السياسية والاقتصادية على التنمية في مصر

### متغيرات النموذج

في ضوء مراجعة الدراسات القياسية السابقة، فقد تم تحديد المتغير التباع وهو معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP per capita growth، وذلك طبقاً لدراسات (Bashir & Xu, 2014)، (Bayar & Aytemiz, 2015). وقد تم الاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي (شكل 1). كما تم تحديد خمس متغيرات مستقلة وهي: (أ) الحرية الاقتصادية: طبقاً لدراسات (Bashir & Xu, 2014)، (Bayar & Aytemiz, 2015)-، (Farr, et al., 1998)، (Vega-Gordillo & A lvarez-Arce, 2003)، (Doucouliagos & Ulubasoglu, 2006)، (Hussain & Haque, 2016). وقد تم الاعتماد علي بيانات Heritage Foundation ، وتتكون الحرية الاقتصادية من 10 جوانب، يمكن تجميعها في أربع فئات عامة وهي (1) سيادة القانون (حقوق الملكية ، الحرية من الفساد). (2) حجم الحكومة (الحرية المالية ، الانفاق الحكومي). (3) الكفاءة التنظيمية (حرية الاعمال، حرية العمل، الحرية النقدية). (4) انفتاح السوق :حرية التجارة ، حرية الاستثمار ، الحرية المالية). وتشير البيانات إلى أن الحرية الاقتصادية ارتفعت من 34.7 عام 1990 إلى 58 عام 1999 ثم انخفضت خلال العشر سنوات التالية إلى أقل من ذلك حتى عام 2008، إلى أن بلغت أعلى مستوى لها في مصر عام 59.1 عام 2011، ثم حدث انخفاض بعد ذلك إلى أن وصلت إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2002 (شكل 2). (ب) الحرية السياسية: طبقاً لدراسات (Bashir & Xu, 2014)، (Farr, et al., 1998)، (Vega-Gordillo & A lvarez-Arce, 2003)، (GASIOROWSKI, 2000) ، (Barro, 1996)، (Gründlera & Kriegerb, 2016). تم الاعتماد علي بيانات Economist Intelligence Unit (EIU)، وتركز علي الانتخاب والمساءلة وتشمل مؤشر الديمقراطية، والمصالح المكتسبة، ومساءلة الموظفين العموميين، وحقوق الانسان، وحرية تكوين الجمعيات. وتشير بيانات الحرية السياسية إلى أنها ظلت

ثابتة خلال الفترة 1990 إلى 2000 عند 0.31، ثم انخفضت بعد ذلك إلى أن وصلت أدنى مستوى لها في 2002 و 2003 و 2005، ثم وصلت إلى أعلى مستوى لها عام 2011 و 2012 نتيجة ثورة يناير، ثم حدث انخفاض بعد ذلك (شكل 3). (ج) اجمالي تكوين رأس المال الثابت إلي الناتج المحلي الإجمالي: طبقاً لدراسة (Bashir & Xu, 2014) ، وتم الاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، وبلغ أعلى معدل التكوين الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 1990 وحدث انخفاض لمعدل تكوين رأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، خلال فترة الدراسة، وقد كان أعلى معدل تكوين رأسمالي عام 2008 (بعد عام 1990) بمعدل 22.3% من الناتج المحلي الإجمالي. ومنذ عام 2011 وتشهد مصر أدنى مستويات للتكوين الرأسمالي (شكل 4). (د) الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي: (Bashir & Xu, 2014)، (Heckelman 2000: 71-91)، وتم الاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي. ويصفة عامة فإن نسبة الاستثمارات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر منخفضة، حيث كانت في أعلى مستوى عام 2008 حيث بلغ نحو 1.18% ، وقد كانت سنة استثنائية (شكل 5). (هـ) معدل نمو السكان: (Bashir & Xu, 2014) ، حيث تم الاعتماد على الكتاب الإحصائي السنوي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وبلغ أعلى معدل نمو سكاني في مصر عام 1991، معدل 2.5%، وبعد ذلك تراوح معدل النمو السكاني بين 1.8% إلى 2.2% خلال فترة الدراسة (شكل 6.

وبناءً على تحليل الأدبيات والدراسات السابقة والموجودة في القسم الأول لهذا البحث فقد تم استخدام نموذج OLS لتحليل العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة. إن إنحدار المربعات الصغرى الإعتيادية هو طريقة إحصائية للتحليل لتقدير العلاقة بين متغير واحد مستقل أو أكثر ومتغير تابع؛ تقوم الطريقة بتقدير العلاقة عن طريق تقليل مجموع المربعات في الفرق بين القيم المرصودة والمتنبئ بها للمتغير التابع الذي تم تكوينه كخط مستقيم. في هذا البحث، سيتم تطبيق انحدار OLS في سياق نموذج متعدد المتغيرات، وهو نموذج يوجد فيه متغيران مستقلان أو أكثر (X) يتنبأون بمتغير تابع (Y). ما يلي هو مثال على هذا النموذج:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t + \beta_2 X_t + \cdots + \beta_k X_k + \epsilon_t$$

حيث أن البيتا ($\beta$) هي المعلمة التي يقوم نموذج المربعات الصغرى الإعتيادية بتقديرها. أما الإبسيلون ($\epsilon$) هو الخطأ العشوائي.

وبما أنه في هذا البحث سيتم اختبار وتحليل ستة متغيرات فإن النموذج سيكون كالآتي:

$$\text{For } t = 1990, 1996, \ldots, 2017$$

$$GDP\ per\ Capita_t = \beta_0 + \beta_1 Economic\ Freedom_t + \beta_2 FDI_t + \beta_3 Political\ Freedom_t + \beta_4 Gross\ Fixed\ Capital_t + \beta_5 Population\ Growth_t + \epsilon_t$$

يقدم القسم التالي النتائج التجريبية لنموذج OLS وذلك بعد شرح مفصل لنتائج مصفوفة الإرتباط واختبار جذر الوحدة (السكون) والتكامل المشترك.

يتم تحديد معنوية المعلمات من خلال قيمة P لإحصائيات t الخاصة بها ويمكن أن يكون مستوى الدلالة المعنوية 1٪ أو 5٪ أو 10٪. تدل فرضية العدم على أن المعلمة ليست ذات معنوية $(H_0: \beta_K = 0)$ ويتم رفض هذه الفرضية إذا كانت قيمة P أقل من مستوى الدلالة المعنوية.

**تحليل الارتبط**

يعد تحليل الارتباط طريقة فعالة لتحديد العلاقة الخطية بين متغيرين من حيث القوة والاتجاه. يمكن أن تكون القوة ضعيفة أو معتدلة أو قوية بناءً على قيمة معامل الارتباط $(\rho)$. ويتم تفسير اتجاه العلاقة بعلامة معامل الارتباط لتكون موجبة أو سالبة. لدراسة وجود هذه العلاقة الخطية، فإن قيمة P لاختبار t هي العنصر الأساسي لتحديد معنوية هذه العلاقة الخطية. تفترض فرضية العدم أنه لا يوجد ارتباط خطي بين المتغيرات المعني $(H_0: \rho = 0)$. يتم رفض هذه الفرضية إذا كانت قيمة P أقل من مستوى الدلالة المعنوية $(\alpha)$.

قبل توظيف نموذج OLS يجب أن يتم عرض قوة العلاقة بين المتغيرات أولاً. حيث يساعد تحليل الارتباط في تحديد المتغيرات التي يمكن أن تتسبب في مشكلة التعددية الخطية (Multicollinearity) في النموذج، مما يؤدي إلى التأثير على معنوية المتغيرات وبالتالي الوقوع في أحد نوعي الأخطاء الإحصائية. تمثل مصفوفة الارتباط احدى مناهج تحليل الارتباط في الجدول -1 . وتشير النتائج يتبين أن الارتباط الخطي بين معظم المتغيرات محل دراسة هو ارتباط ضعيف. حيث أن قيمة معامل الإرتباط $(\rho)$ للمتغيرات لم يتعدى 0.5 أي أن $(\rho < 0.5)$. وحتى المتغيرات التي ليس لديها ارتباط خطي ضعيف فإنه لديها ارتباط خطي متوسط لم يصل حتى إلى درجة الخطورة أي أن قيمة معامل الإرتباط لأي منهم لم تتعدى 0.7 أي أن $(\rho < 0.7)$. بالتحديد هناك متغير النمو السكاني والذي يرتبط ارتباطا خطيا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي سجلت قيمة معامل الإرتباط الخاص بهما 0.61- والتي تعد اكبر قيمة بين جميع المتغيرات. ما يلي هذه القيمة من حيث الحجم هي قيمة معامل الإرتباط بين متغير النمو السكاني والحرية الاقتصادية والتي سجلت 0.51- أي أنها تدخل ضمن القيم ذات

الدرجة المتوسطة ولكن بشكل ليس بالكبير. وبناء عليه يمكن القول أن فرصة وجود مشكلة التعددية الخطية غير واردة.

إن قيم معامل ارتباط متغيرات النموذج يمكن تفسيرهم تفسيرا منطقياً، لأنه بالنظر إلى معادلات وطريقة حساب المتغيرات فإن مؤشر الحرية الاقتصادية، على سبيل المثال مبني على أربعة متغيرات أساسية وهم سلطة القانون وحجم الحكومة والكفاءة التنظيمية والانفتاح على السوق. وبداخل كل واحد من هذه المتغيرات هناك مجموعة من العوامل التي تم تحديد قيمة لها بالاعتماد على عدة مصادر. تجدر الإشارة إلى ان مجموع هذه العوامل في الأربع متغيرات هو 12 عامل ولكن لا يوجد أي عامل لديه ارتباط خطي بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. لذلك فإن الارتباط الخطي ضعيف (0.22) بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الحرية الاقتصادية.

هناك أيضا مؤشر الحرية السياسية ومؤشر الحرية الاقتصادية اللذان يوجد بينهما ارتباط خطي ضعيف (0.08). هذه النتيجة تعكس مدى ضعف الارتباط الخطي للمؤشرين ببعضهما البعض من ناحية عناصر المؤشرين. تجدر الإشارة إلى ان مؤشر الحرية السياسية هو مبني على 10 متغيرات تم تحديد قيم لهم. وحتى مع وجود تشابه في بعض متغيرات هذا المؤشر مع متغيرات مؤشر الحرية الاقتصادية (على سبيل المثال سلطة القانون) فإن المنهجية المستخدمة لحساب هذا المتغير هي مختلفة في المؤشرين وبالتالي حتى وإن وجد ارتباط بين المؤشرين فهو ضعيف جدا وهذا ما تؤكده نتيجة مصفوفة الارتباط. نتيجة هذه المصفوفة تتيح إجراء الإختبارات الأخرى للمتغيرات محل الدراسة بشكل آمن مع عدم القلق من احتمالية وجود مشكلة التعددية الخطية بين أي من المتغيرات.

## اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك

جذر الوحدة هو واحد من القضايا الاقتصادية القياسية التي تمنع عملية التنبؤ من أن تتم بسهولة. تنشأ المشكلة عندما يقترب autoregressive-lagged value(s) من 1. ولقد تم تطوير العديد من الاختبارات في الأدبيات للكشف عن جذر الوحدة في أي سلسلة زمنية. يستخدم اختبار ديكي–فولر لالتقاط تأثير مشكلة جذر الوحدة (السكون). يتم إجراء الاختبار تحت مواصفات trend، intercept. تفترض فرضية العدم أن هناك جذر الوحدة في السلسلة الزمنية. بعبارة أخرى، يقال إن سلسلة زمنية معينة خالية من مشكلة جذر الوحدة عندما يتم رفض فرضية العدم. ويظهر اختبار جذر الوحدة (جدول – 2) أن متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الحرية السياسية لا يعانون من مشكلة جذر الوحدة أو بمعنى أخر فإن السلاسل الزمنية لتلك المتغيرات هي ساكنة. تجدر الإشارة إلى أن كلا المتغيرين لا يعانون من

جذر الوحدة عند مستوى دلالة معنوية 10%. أما باقي المتغيرات فإنها تعاني من جذر الوحدة حيث وجد انهم غير ساكنين حتى عند مستوى دلالة 10%.

هناك طريقتان للتعامل مع مشكلة جذر الوحدة هذه. الأولى هي تطبيق التحولات الإحصائية من خلال حساب ال difference ،/ أو log على المتغيرات التي تعاني من جذر الوحدة حتى تصبح ساكنه. والطريقة الثانية هي اختبار ما إذا كانت المتغيرات الساكنة والغير ساكنة لديها تكامل مشترك فيما بينها قبل اتخاذ أي قرار. فإذا وجد أنه لا يوجد تكامل مشترك فيما بين المتغيرات فيفضل تطبيق واحدة أو أكثر من التحولات الإحصائية حتى تصبح المتغيرات كلها ساكنة قبل المتابعة في تقدير نموذج OLS. ولكن تجدر الإشارة إلى انه في هذه الحالة ستصبح نتائج نموذج OLS معبرة فقط عن العلاقة قصيرة المدى بين المتغيرات وليست طويلة المدى[2]. ولكن في حالة أن جميع المتغيرات لديها تكامل مشترك فيما بينها فإنه لا توجد حاجة إلى إجراء أي تحولات إحصائية للمتغيرات الغير ساكنه كما أن نتائج النموذج ستعتبر حقيقية وليست زائفة. بعبارة أخرى فإن النموذج في هذه الحالة يلتقط التوازن في المدى الطويل بين المتغيرات.

وتعتبر عملية التكامل المشترك ضرورية للتأكيد على أن متغيرات الدراسة تتشارك في نفس السلوك خلال الفترة الزمنية المحددة. وتعني المتغيرات المتكاملة أنها لا تبتعد عن بعضها البعض عبر الوقت، أو بمعنى آخر تصل إلى التوازن في المدى الطويل. فعلى سبيل المثال، إذا كان نمو الناتج المحلي كان Cointegrated مع مؤشر الحرية الاقتصادية فهذا يعني أن كلا المتغيرين يشتركان في نفس السلوك. وهذا يعني أنه عندما يُظهِر الانحدار أن معامل مؤشر الحرية الاقتصادية له علامة إيجابية فإن هذا يعني أنه عندما يزداد مؤشر الحرية الاقتصادية فإن النمو في الناتج المحلي الإجمالي يزيد كذلك. في الواقع، تساعد عملية التكامل المشترك في التعامل مع المتغيرات غير الثابتة، حيث أنها تتجنب السقوط في حالة الانحدار الزائف حيث تكون R-squared عالية وتكون المعلمات ذات دلالة على الرغم من عدم وجود علاقة بين المتغيرات. ويتم إجراء اختبار جوهانسن لتحديد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة أم لا. يتم رفض فرضية العدم لعدم وجود التكامل المشترك عندما تكون قيمة P لإختبار جوهانسن أقل من مستوى الدلالة المعنوية $(\alpha)$.

[2] لإلتقاط العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات سيتوجب تقدير نموذج أخر وهو ال ECM أو نموذج تصحيح الخطأ وذلك بعد تقدير نتائج نموذج OLS.

ويظهر (الجدول – 3) أن هناك تكامل مشترك بين متغيرين على الأكثر مما يعني أن أي نموذج يشمل هذه المتغيرات لن يؤدي إلى نتائج مزيفة بسبب مشكلة جذر الوحدة بل سيؤدي إلى نتائج حقيقية. في الواقع اختبار جوهانسن للتكامل المشترك يوضح كيف أن التكامل المشترك موجود بين متغيرين على الأكثر عند مستوى دلالة معنوية 5% وبين متغير واحد عند مستوى دلالة معنوية 1%. وبناءً على هذه النتائج يمكن المتابعة في تقدير نموذج OLS بدون القلق من النتائج التي سيتوصل إليها النموذج.

## تقدير نموذج المربعات الصغرى الإعتيادية (OLS)

تظهر نتائج النموذج (الجدول–4) العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ومن خلال النظر إلى إشارات المتغيرات يمكن القول أن جميع المتغيرات المستقلة لديها الإشارة المتوقعة منها سواء أكانت بالسالب، وهذا في حالة النمو السكاني، أو بالموجب، كما هو الحال في باقي المتغيرات.

وبالتحول إلى قيمة المعاملات المختلفة فإنه من الملاحظ أن هناك متغيرين لديهما تأثير كبير على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ألا وهما النمو السكاني أولا والحرية السياسية ثانيا. حيث أنه بناء على تقديرات النموذج فإن النمو السكاني إذا ارتفع بنسبة 1% فإن النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سينخفض بنسبة 4.7%. ولكن على صعيد أخر فإنه إذا ازدادت الحرية السياسية بنسبة 1% فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سيزداد هو الأخر وبنسبة 3.3%. الجدير بالذكر أن نتائج هذه المتغيرات هي معنوية عند مستوى دلالة معنوية 1%.

هناك أيضا معامل الاستثمار الأجنبي المباشر والذي سجل ثالث أكبر قيمة بين المعاملات والتي تخبر بأنه إذا ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سيرتفع بنسبة 0.95%. أما بالنسبة لمتغير إجمالي تكوين رأس المال الثابت فمن الواضح أنه إذا ارتفع بنسبة 1% فإنه سوف يؤثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل إيجابي وبنسبة تتعدى 0.20%. تجدر الإشارة إلى أن نتائج هذه المتغيرات أيضا هي معنوية عند مستوى دلالة معنوية 1%.

وأما بالنسبة لأخر متغير وهو الحرية الاقتصادية فإن نتائج النموذج تشير إلى أنه إذا ارتفع بنسبة 1% فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سيرتفع هو الآخر ولكن بمقدار 0.012 أي أن هناك علاقة إيجابية بين المؤشرين ولكن تأثير الحرية الاقتصادية على نصيب الفرد من

**الناتج المحلي الإجمالي هو صغير نسبيا إذا تمت مقارنته بالمتغيرات الأخرى في نفس النموذج. هذه النتيجة معنوية عند مستوى دلالة معنوية 5%.**

**بالنظر إلى قيمة مربع R المعدل (Adjusted R-squared) يمكن استنتاج أن المتغيرات المستقلة في النموذج قادرة على تفسير 37% من التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. هذه النتيجة تعتبر عادلة وغير مبالغ فيها لأنها تظهر عدم معاناة النموذج لانحدار زائف قد يتسبب في ارتفاع قيمة مربع R بصورة مبالغ فيها. ومن ناحية الدلالة المعنوية للنموذج ككل، فبناء على تقديرات النموذج يمكن استنتاج أن النموذج هو معنوي عند مستوى 1%.**

## الخاتمة

**تهدف الدراسة إلى اختبار الفرضية أن الحرية السياسية والاقتصادية ذات تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، بالتطبيق على الاقتصاد المصري. وقد استعرضت الدراسة مفهوم ومقاييس الحرية السياسية والحرية الاقتصادية، والإطار الفكري لعلاقة الحرية السياسية بالاقتصادية والتنمية الاقتصادية، والدراسة التطبيقية لأثر الحرية على التنمية الاقتصاديةبالاضافة الي قياس أثر الحرية السياسية والاقتصادية على التنمية في مصر. وقد تم اختبار الفرضية من خلال استخدام نموذج قياسي مناسب (OLS) خلال الفترة (1990-2017م).، وتم استخدام معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع"، أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في "الحرية الاقتصادية"؛ و"الحرية السياسية"؛ و"تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي"؛ و"الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي"؛ بالإضافة إلى "معدل نمو السكان".**

**وتظهر نتائج النموذج إلى أن جميع المتغيرات المستقلة لديها الإشارة المتوقعة منها سواء أكانت بالسالب، وهذا في حالة النمو السكاني، أو بالموجب، كما هو الحال في باقي المتغيرات. كما تشير قيمة المعاملات المختلفة أن هناك متغيرين لديهما تأثير كبير على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ألا وهما النمو السكاني والحرية السياسية. حيث أنه بناء على تقديرات النموذج فإن ارتفاع النمو السكاني بنسب معينة يؤدي الي انخفاض النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسب اعلي منه. كما أن ازدياد الحرية السياسية يؤدي الي زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسب اعلي منها. وسيؤدي زيادة الحرية الاقتصادية وإجمالي تكوين رأس المال الثابت الي التأثير الايجابي علي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ولكن بنسب اقل. لكن من الناحية الاخري ، اذا ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر فسيؤدي الي ارتفاع**

**نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسب اقل منه. وتشير إلى قيمة مربع R المعدل الي أن المتغيرات المستقلة في النموذج قادرة على تفسير 37% من التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. هذه النتيجة تعتبر عادلة وغير مبالغ فيها لأنها تظهر عدم معاناة النموذج لانحدار زائف قد يتسبب في ارتفاع قيمة مربع R بصورة مبالغ فيها. ومن ناحية الدلالة المعنوية للنموذج ككل، فبناء على تقديرات النموذج يمكن استنتاج أن النموذج هو معنوي عند مستوى 1%.**

**ومن ثم توصلت الدراسة الي التحقق من صحة فرضية وجود تأثير ايجابي للحرية السياسية والحرية الاقتصادية علي معدل النمو الاقتصادي. وبالتالي فإن الإعتماد علي اصلاح المتغيرات الاقتصادية بدون بيئة حاضنة مناسبة – تتمتع بالحرية السياسية والاقتصادية – لتفاعل تلك المتغيرات، لن تتحقق النتائج المرجوة من ذلك، وسوف يزداد الامر سواءاً، نتيجة التراكم، والإعتماد اكثر علي اصلاح المتغيرات الاقتصادية مما سيؤدي الي زيادة الاثار الجانبية من فقر وتضخم، بالاضافة الي ضعف تأثير وفعالية ادوات السياسات الاقتصادية سواء المالية او النقدية.**

## الملحق

**شكل 1: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي**

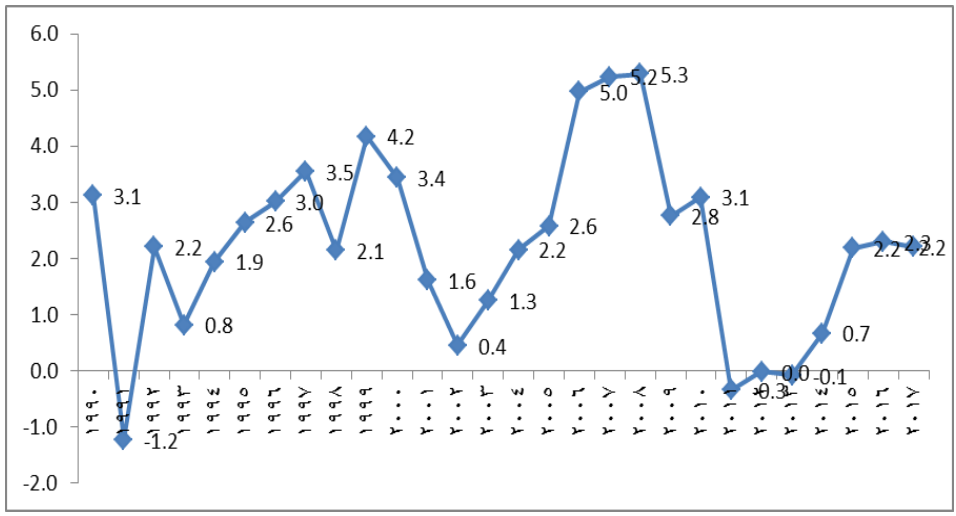


شكل 2: مؤشر الحرية الاقتصادية في مصر

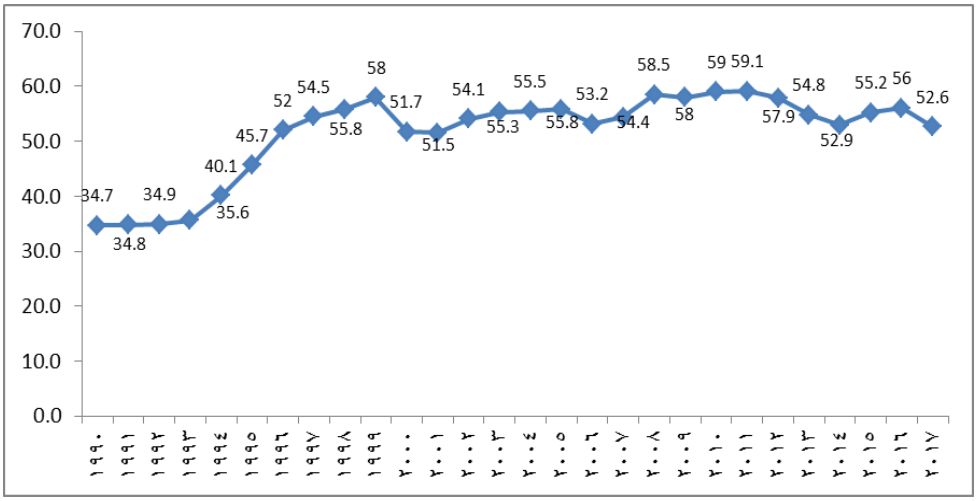


شكل 3: مؤشر الحرية السياسية في مصر

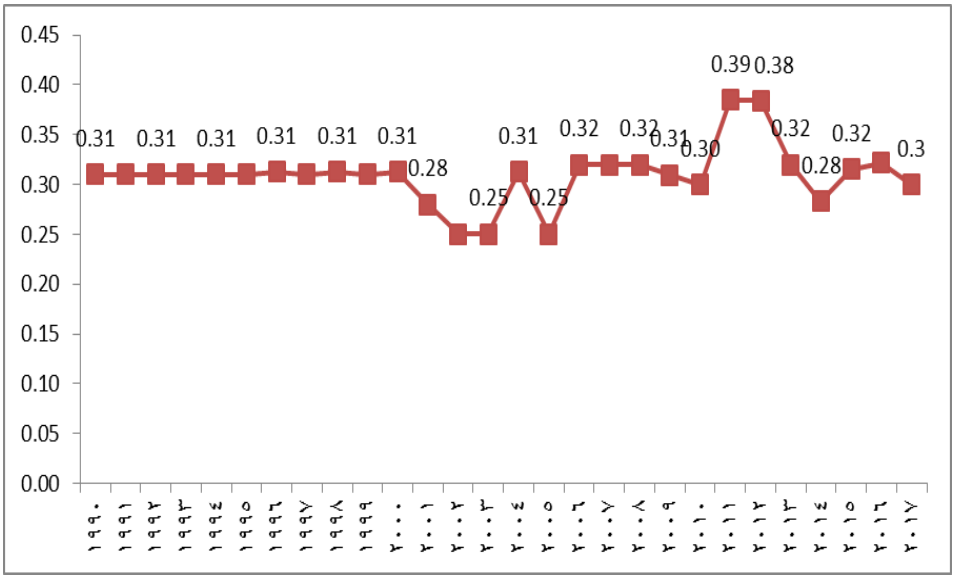


**شكل 4: إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي**

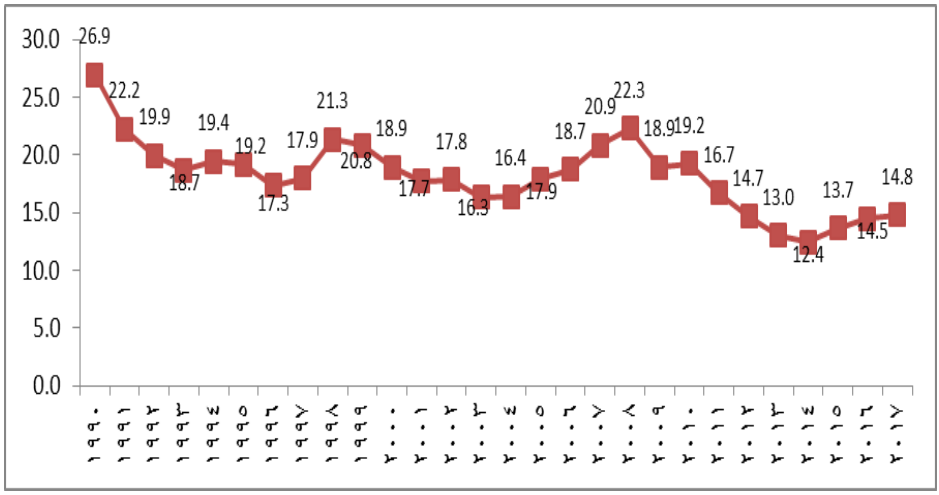


**شكل 5: معدل نمو السكان**

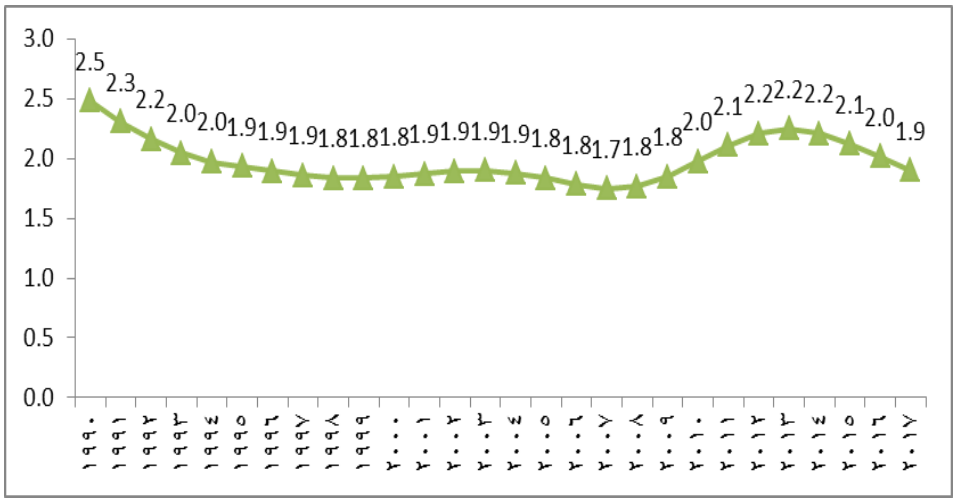


**شكل 6: الاستثمارات الاجنبية المباشرة الي الناتج المحلي الإجمالي**

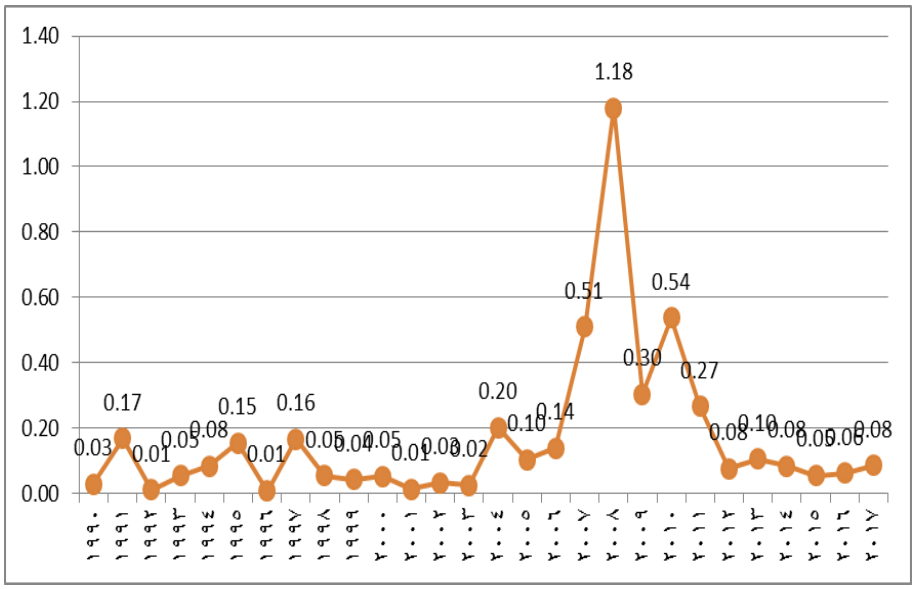

**الجدول – 1 : تحليل الارتباط**

| Covariance Analysis: Ordinary | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Sample: 1990-2017 | | | | | | |
| Included observations: 28 | | | | | | |
| Correlation Probability | | | | | | |
| | GDP per Capita | Economic Freedom | FDI | Gross Fixed Capital | Political Freedom | Population Growth |
| GDP per Capita | 1 | | | | | |
| Economic Freedom | 0.220051 | 1 | | | | |
| FDI | 0.435934** | 0.309869 | 1 | | | |
| Gross Fixed Capital | 0.400796** | -0.451328** | 0.279524 | 1 | | |
| Political Freedom | -0.070408 | 0.080868 | 0.176714 | -0.028116 | 1 | |
| Population Growth | -0.610107* | -0.519089* | -0.305997 | -0.015529 | 0.263407 | 1 |
| *, ** & *** refer to significance level of 1%, 5% and 10% respectively | | | | | | |

**(الجدول – 2): اخبارات جذر الوحدة**

| | Dickey-Fuller Test | |
|---|---|---|
| | **Test Statistic** | **P-Value** |
| Economic Freedom | -1.095807 | 0.9112 |
| FDI | -3.060001 | 0.1356 |
| GDP per Capita | -3.30415 | *** 0.0886 |
| Gross Fixed Capital | -2.850889 | 0.1933 |
| Political Freedom | -3.282451 | *** 0.0906 |
| Population Growth | -3.15207 | 0.1167 |
| *, ** & *** refer to significance level of 1%, 5% and 10% respectively | | |

**(الجدول – 3): اخبارات التكامل المشترك**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Sample (adjusted): 1992 2017 | | | | |
| Included observations: 26 after adjustments | | | | |
| Trend assumption: Linear deterministic trend | | | | |
| Series: Economic Freedom FDI GDP per Capita Gross Fixed Capital Political Freedom Population Growth | | | | |
| Lags interval (in first differences): 1 to 1 | | | | |
| Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace) | | | | |
| Hypothesized | | Trace | 0.05 | |
| No. of CE(s) | Eigenvalue | Statistic | Critical Value | Prob.** |
| None * | 0.966584 | 188.5276 | 95.75366 | 0 0.000 |
| At most 1 * | 0.839432 | 100.1607 | 69.81889 | 00 0.00 |
| At most 2 * | 0.630700 | 52.60572 | 47.85613 | 0.0168 |
| At most 3 | 0.443608 | 26.70594 | 29.79707 | 0.1090 |
| At most 4 | 0.287955 | 11.46262 | 15.49471 | 0.1846 |
| At most 5 | 0.096298 | 2.632648 | 3.841466 | 0.1047 |
| | | | | |
| Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level | | | | |
| * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level | | | | |
| **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values | | | | |

**(الجدول – 4): تقديرات النموذج**

Dependent Variable: GDP per Capita

Method: Robust Least Squares
Sample: 1990 2017

Included observations: 28
Method: M-estimation
M settings: weight=Welsch, tuning=2.985, scale=MAD (median centered)
Huber Type I Standard Errors & Covariance

| Variable | Coefficient | Std. Error | z-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| Economic Freedom | 0.012828 | 0.005331 | 2.406297 | **0.0161 |
| FDI | 0.954169 | 0.138677 | 6.880491 | *0.0000 |
| Gross Fixed Capital | 0.202396 | 0.011448 | 17.67908 | *0.0000 |
| Political Freedom | 3.306781 | 0.996539 | 3.318266 | *0.0009 |
| Population Growth | -4.799182 | 0.198204 | -24.21332 | *0.0000 |
| C | 6.236893 | 0.678386 | 9.193724 | *0.0000 |

Robust Statistics

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.487133 | Adjusted R-squared | 0.370573 |
| Rw-squared | 0.575578 | Adjust Rw-squared | 0.575578 |
| Akaike info criterion | 23.50649 | Schwarz criterion | 42.40715 |
| Deviance | 28.66082 | Scale | 1.130799 |
| Rn-squared statistic | 2045.616 | Prob (Rn-squared stat.) | *0.000000 |

*, ** & *** refer to significance level of 1%, 5% and 10% respectively

## مراجع الدراسة

- **المراجع باللغة العربية**


▪أسامة القاضي, **إشكالية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في العالم الإسلامي** http://investigate-islam.com/al5las/showthread.php?t=3225, 8/4/2012

▪تركماني، عبدالله، 2007، **جدل التنمية والديمقراطية في العالم العربي وأفريقيا (3/1)**،

▪جيدتر، أنطوني (1994)، بعيداً عن اليمين واليسار، مستقبل السياسات الراديكالية، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، سلسلة الكتب الشهرية، الكويت، أكتوبر

▪حسن، عمار علي حسن، **التكافؤ الاقتصادي والديمقراطية**، كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد 135 – يناير 2004

▪صن، امارتيا (2010) **التنمية حرية**، ترجمة شوقي جلال، سلسلة العلوم الاجتماعية، القراءة للجميع، (2010).

▪الغباشي، مختار حسن، **الإصلاح السياسي في مصر والعالم العربي**، http://kenanaonline.com/users/mokhtaralghobashy/topics/75777/posts/158351

▪فريدمان، ميلتون، العلاقة بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية، ميلتون فريدمان، http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=481030، 2012/6/4

▪القاضي، أسامه، 2002، إشكالية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في العالم الإسلامي، د. أسامة قاضي، رئيس منتدى الفكر والثقافة – ميشغان، http://investigate–islam.com/al5las/showthread.php?t=3225, 2012/5/4

▪كارل ماركس، كتاب رأس المال، الجزء الأول

▪يُمنى الخولي (1998)، **الطبيعيات في علم الكلام: من الماضي إلى المستقبل**، دار قباء، القاهرة.

▪يُمنى الخولي (2008) **نشأة الفلسفة الإسلامية كتطور لعلم الكلام** ، مؤتمر الفلسفة في الفكر الإسلامي: قراءة منهجية ومعرفية، أقامه المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعاون مع الجامعة الأردنية ووزارة الثقافة، عمان 29–30 أكتوبر.


- **المراجع باللغة الإنجليزية**


Ake,C.,(2000), **The Feasibility of Democracy in Africa**, Dakar: Council forthe Development of Social Science in Africa.

Alesina, A., et al, (1996). Political Instability and Economic Growth. Journal of Economic Growth, 1.

Barro, R. J. (1996). **Democracy and Growth**. Journal of Economic Growth, 1.

Bashir, M. F., & Xu, C. (2014). Impact of Political Freedom, Economic Freedom

and Political Stability on Economic Growth. Journal of Economics and Sustainable Development, 5(22).

Bayar, Y., & Aytemiz, L. (2015). **Impact of Economic Freedom, Political Stability, And Economic Growth In The USA on Emerging Asian Economies**. Actual Problems Of Economics, 6 (168).

Bhalla, S. (1994), **Freedom and Economic Growth: A Virtuous Cycle** "Quated in Ake, *op. Cit* .

Bollen, k. and Jakman, R., (1985) **Political Democracy and the Size Distribution of Income**", American Sociological Review, 50.

Coleman, J, **"The Politics of Sub-Sahara Africa"**, in G. Almond and J. Coleman ( eds). Politics of the Developing Areas, Princeton: Princeton University Press.

Cutright, P. (1963), "**National Political Development: Measurement and Analysis**", American Sociological Review, 28, (1960).

Dahl, R., (1971) **Polyarchy: Participation and Opposition**, New Haven: Yale University Press

Doucouliagos, C., & Ulubasoglu, M. A. (2006). Economic freedom and economic growth: Does Specification Make A difference? *European Journal of Political Economy, 22*.

Economist Intelligence Unit (2010), Democracy index.

Farr, W. K., Lord, R. A., & Wolfenbarger, J. L. (1998). **Economic freedom, Political Freedom, And Economic Well-Being: A Causality Analysis.** CATO Journal, 18(2).

GASIOROWSKI, M. J. (2000). **Democracy and Macroeconomic Performance in Underdeveloped Countries An Empirical Analysis**. Comparative Political Studies, 33(3)..

Grossman, H. and Noh, S. , (1988) **Proprietary Public Finance, Political Competition and Regulation**, IMF Seminar series, No.8. Quoted in Ake.

Gründlera, K., & Kriegerb, T. (2016). Democracy and growth: Evidence from a machine learning indicator. *European Journal of Political Economy, 45*, 85-107.

Heckelman, J. C. (2000). Economic Freedom And Economic Growth: A Short-Run Causal Investigation. *Journal of Applied Economics, III*(1).

http://www.fraserinstitute.org, 5/5/2012

http://www.freedomhouse.org/, 5/5/2012

http://www.heritage.org/, 5/5/2012

1http://www.heritage.org/, 5/5/2012

Hussain, M. E., & Haque, M. (2016). I**mpact of Economic Freedom on the Growth Rate: A Panel Data Analysis**. Economies, 4(5).

JuditKapás and PálCzeglédi (2007), *op. cit*

JuditKapás and PálCzeglédi, (2007) **Economic Freedom: A Hayekian Conceptualization**, New Perspectives on Political Economy, Volume 3, Number 2,

Lipset, S., (1959) **Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy"**, American Political Science Review, 53, (1959) ,PP. 69- 105.

Lipset, S., (1960) **Political Man: The Social Bases of Politics**, Garden City, New York; Doubleday, (1960)

Lipset, S., (1994) **"The Social Requisites of Democracy Revisited** ,"American Sociological Review, 59, 1, (1994), PP. 1-22.

Lipset, S., et al, (1993), **A Comparative Analysis of the Social Requisites of Democracy",** International Social Science Journal, Vol136 ., (1993) ,PP. 155-175.

NICLAS BERGGREN, (2003) **The Benefits of Economic Freedom, A Survey**, The Independent Review, v. VIII, n. 2, Fall 2003, pp. 194– 195.

Olson, M., (1191) **Autocracy, Democracy and Prosperity**, in R. J .Zeckhauser (ed.), Strategy and Choice, Cambridge, Mass: MIT Press. Quoted inAke.

Przeworski, A., & Limongi, F. (1993). **Political Regimes and Economic Growth**. Journal of Economic Perspective, 7(3), 51-69.

The Fraser Institute, Economic Freedom of the world, annual report, different issues.

Veenhoven, Ruut (2000) **Freedom and Happiness A comparative study in 46 nations in the early 1990's,** in: Diener, E. & Suh, E.M. (eds) 'Culture and subjective wellbeing' MIT press, Cambridge, MA USA, 2000, ISBN 0 262 041820

Vega-Gordillo, M., & A lvarez-Arce, J. L. (2003). **Economic growth and freedom: "A Causality Study"**. *CATO Journal*, *23*(2), 199-215.

W. Ken Farr, etl (2000), **Additional Evidence on the Linkages Between Economic Growth and the Institutions of Economic Freedom, Political Rights, and Civil Liberties** , Western International Economics Association Annual Meeting Vancouver, B.C. pp.8